رفضت رفع الحصانة عن الحربش والهرشاني

«التشريعية»: توافق حول مساواة المدعي العام الأول بالمحامي العام في المعاش التقاعدي والاستثنائي

خالد الشطي والحميدي السبيعي ومحمد الدلال أثناء اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس عددا من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها، ورفضت طلبين من النيابة العامة لرفع الحصانة عن النائبين د.جمعان الحربش وحمد الهرشاني.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة ناقشت الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالخبراء واستمعت إلى آراء الجهات المعنية، منها الإدارة العامة للخبراء والمستشار الفني لوزارة العدل.

وأضاف أن اللجنة ناقشت ثلاثة اقتراحات بقوانين لتعديل قانون التحقيقات، لافتا الى وجود توافق حول تعديل اثنين منها يتعلقان بمساواة منصب المدعي العام الأول بالمحامي العام الأول في النيابة العامة في المعاش التقاعدي والاستثنائي.

وأعرب السبيعي عن أمله في التوصل إلى توافق اللجنة ووزارة الداخلية على هذه التعديلات البسيطة، آملا الوصول إلى حلول في الاجتماع المقبل للجنة.

وذكر أن اللجنة تناولت عددا من المقترحات المتعلقة بتعديل المادة 4 من قانون الجزاء ومواد أخرى، وستستكمل النقاش في الاجتماعات المقبلة.

من جهة أخرى، قال السبيعي إن اللجنة ناقشت طلب رفع الحصانة عن النائب جمعان الحربش في قضية رقم 25 جنح مستأنفة الدائرة الثامنة.

وأضاف أن اللجنة وجدت أن هناك حكم استئناف حضوريا صادرا في القضية نفسها ولذلك رفضت اللجنة طلب رفع الحصانة لكونه متعلقا بقضية محكوم فيها، مبينا أنه إذا كان هناك خطأ فوزارة العدل هي من تعدله.

وأوضح أن اللجنة ناقشت أيضا طلب رفع حصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية، ورأت عدم الموافقة على الطلب لعدم وجود علاقة بين النائب والمخالفة المنسوبة له.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

طلبت تمديد عملها شهرا لإنجاز تقريرها حول تعديل مدة السجن المؤبد

«حقوق الإنسان»: تقرير إصلاح السجون سيُرفع إلى مجلس الأمة قريباً

محمد هايف ود. جمعان الحربش ود. عادل الدمخي خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها أمس نتائج أعمال اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة أوضاع السجون، بحضور الجهات المعنية.

وقال عضو اللجنة النائب د.جمعان الحربش، في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة، ان اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان والمكلفة بمتابعة موضوع إصلاح أوضاع السجون عقدت 4 اجتماعات وقامت بزيارتين للسجن المركزي، وقبل ذلك كانت هناك عدة زيارات، وقدمت عدة تشريعات قانونية مهمة تتعلق بالسجون. وبين أن من التشريعات الاقتراح بقانون المقدم من قبله لتحديد مدة السجن المؤبد بـ 20 عاما، والاقتراح بقانون المقدم من النائب د.عادل الدمخي مع مجموعة من النواب لتحديد مدة السجن المؤبد بـ 25 عاما بدلا من الوضع القائم الذي يبقي المدة مفتوحة إلى المات، مشددا على ضرورة تعديل هذا القانون بما هو معمول به في الكثير من الدول حتى لا يصبح أي سجين مشروع للإجرام.

وأفاد بأن هناك تعديلا مقدما من النائب عادل الدمخي مع مجموعة من النواب بتحديد السنة السجنية بـ 9 أشهر، وقانونا آخر قدمه النائب د.خليل أبل يتعلق بالعقوبات البديلة في بعض القضايا بدلا من السجن، لافتا إلى أن لجنة حقوق الإنسان أحالت رسالة إلى مجلس الأمة بتكليف اللجنة التشريعية بإنجاز هذه القوانين خلال شهر.

وكشف أن اللجنة انتهت إلى عدة إجراءات إصلاحية داخل السجن بعد أن وجدت أن هناك مشكلة كبيرة في الميزانية سببها مصروفات بند الضيافة لوزارة الداخلية التي وصلت إلى 40 مليون دينار، مؤكدا أن هذا العمل غير المشروع والتجاوز المالي الصارخ قابله تشدد في السجون وفي الإدارات التي يحتاجونها.

وأعلن أن ممثلي وزارة الداخلية وعدوا اللجنة اليوم (أمس) بأنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة إنجاز عقد صيانة السجن واستكمال تصليحه وترميمه. وأوضح أن هناك مشكلة أيضا وهي اكتظاظ السجون، نظرا لأن السجن المركزي المفترض أن يستوعب 2500 بينما يضم حاليا 6 آلاف سجين، مشيرا إلى أن ممثلي وزارة الداخلية والنيابة العامة أكدوا أن كشف العفو الأميري للعام الحالي هو الأكبر من بين السنوات الماضية، وأن هذا الكشف أنجز من قبل وزارة الداخلية والنيابة العام ورفع إلى الديوان الأميري.

وأعرب الحربش عن أمله من المسؤولين في الديوان الأميري في استعجال صدور هذا العفو لأنه يخفف من اكتظاظ السجون، خصوصا أن الأسماء تمت مراجعتها من قبل النيابة العامة ووزارة الداخلية.

وبخصوص عدد المشمولين بالعفو الأميري، قال الحربش اننا لا نستطيع الحديث عن عدد المشمولين إلى اعتماده من الديوان الأميري، ولكن ما فهمناه من المسؤولين في المؤسسة الإصلاحية أن الحالات تختلف ما بين إفراج فوري وخفض مدد السجن وهؤلاء قد يفرج عنهم مباشرة إذا انطبقت عليهم المدد.

وأفاد بأن اللجنة أثارت قضية مهمة بحضور ممثلي وزارة الداخلية والنيابة العامة والمحامي العام ووكيل النيابة عن قضايا أمن الدولة التي كانت سابقا تتعلق بالأعمال المادة التي تتضمن متفجرات وعملا منظما، بينما في الفترة الأخيرة دخلت الكثير من قضايا الرأي و«التغريدات» ضمن قضايا أمن الدولة. وشرح أن قضايا أمن الدولة لم تدخل سابقا في قواعد العفو العام، ونحن لا نرى أن تدخل في هذا الإطار قضايا المتفجرات والإخلال بأمن البلد، ولا نرى أيضا أن الاستمرار ومواصلة الطعن من خلال التغريدات سلوك سليم، ولكن نعتقد أن من غرد تحت تأثير ضغط نفسي معين أو أخطأ في التعبير أو من فسر القاضي تغريدته بتفسير معين يجب أن ينظر لهم ويخضعوا لقواعد العفو العام، مبينا أن كل الإخوة وافقونا في أن هذه الأمور يجب أن يعاد النظر فيها، ونحن بدورنا سنناقش الجوانب التشريعية التي يمكن أن نقدمها في هذا الاتجاه. وحول التطورات بشأن القيود الأمنية التي يضعها جهاز أمن الدولة، أجاب الحربش: ما أخبرنا سابقا أن وزارة الداخلية أزالت القيود الأمنية التي وضعت في فترة سابقة وصدر بيان من الوزارة بذلك، وحتى القيود الأمنية التي على غير الكويتيين وغير محددي الجنسية كما علمنا من وزارة الداخلية في اجتماعات سابقة يتم مراجعتها ولا يعتبر قيدا أمنيا إلا ما يخل بأمن البلد وهو قيد أمني شخصي لا ينتقل إلى بقية الأفراد. واشار إلى انه من الناحية الدستورية لا يجوز التطاول أو الحرمان التي كفلها الدستور إلا بحكم قضائي وليس بالقيد الأمني، مؤكدا أن هذا الموضوع يحتاج إلى متابعة. وأكد أن اللجنة سترفع عددا من التوصيات لكي تكون فلسفة السجن فقط تقييد الحرية، وان يعيش السجين حياة طبيعية داخل السجن تتوفر له فيها المكتبة والورشة التي يعمل بها وفسحة ينالها لمدة ساعة في اليوم، وأن تكون كل هذه الأمور كحقوق وليست كقرار تقديري، مبينا أن هناك سجناء لم ينالوا الفسحة لمدة 3 أشهر ولم يروا الشمس، وآخرين لم يغادروا الزنانين والممرات. وشدد على أن القضية إنسانية كبيرة وبقاء الوضع على ما هو عليه وصمة عار، معلنا أن تقرير لجنة حقوق الإنسان بشأن إصلاح السجون سيحال إلى المجلس وتحدد جلسة لمناقشة التشريعات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

«الميزانيات» تطالب هيئة الصناعة بالاستفادة من الأرباح المحتجزة لتطوير المدن الصناعية

رياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي خلال اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الاثنين مشروع ميزانية الهيئة العامة للصناعة للعام (2018/2019) والحساب الختامي للعام (2016/2017) وملاحظات الجهات الرقابية بحضور بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن اللجنة شددت على ضرورة الانتهاء من تصويب تبعية إدارة التدقيق الداخلي وإلحاقها بأعلى سلطة إشرافية (مجلس إدارة الهيئة) مع تعيين الكفاءات من التخصصات المالية لتلافي الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية. وأشار عبدالصمد إلى أن اللجنة أكدت ضرورة الاستفادة من الأرباح المحتجزة لدى الهيئة والبالغة 174 مليون دينار في تطوير المدن الصناعية الحالية والمستقبلية، خاصة أن الكثير من الجهات الحكومية لا تقوم باستغلال أرباحها المحتجزة في أنشطتها التشغيلية بل يتم استثمارها على شكل ودائع بنكية وأسهم.

وأوضح أنه بحسب إفادة الوزير الروضان فإن هناك خطوات متقدمة لإدخال تعديلات تشريعية على قانون الصناعة، حيث اكدت اللجنة ضرورة تضمن هذه التعديلات إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج عن تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية واستقلالية في اتخاذ قراراته.

وأضاف أن الوزير الروضان أكد للجنة أن الشواغر الوظيفية والبالغة 134 وظيفة للكويتيين إنما هي بسبب تقاعد أكثر من 90 موظفا وسيتم شغلها قريبا مع تأكيده أن العقود الاستشارية التي تضمنها مشروع الميزانية الجديد لن يكون فيها أي وظائف يمكن استبدالها بالعنصر الوطني وإنما ستكون مقتصرة على وظائف لا يتوافر فيها كويتيون.

كما أكد الوزير اتخاذه قرارات أدت إلى تسكين العديد من الوظائف الإشرافية والتي كانت تشغل لسنوات بالتكليف.

وبين عبدالصمد أن اللجنة بصدد دراسة الاختلاف في الرؤى بشأن المبالغ غير المحصلة من القسائم الصناعية والبالغة 18 مليون دينار وفق تقارير الجهات الرقابية، إلا أن هيئة الصناعة تفيد بأنها قامت بتحصيل نسبة كبيرة جدا من هذه المديونيات.

وذكر عبدالصمد أن الوزير أكد أيضا أن الملاحظات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية للهيئة تمت تسويتها ومنها متابعة إنشاء مدينة الشدادية الصناعية والتي سيتم تسلم البنية الأساسية لها في أكتوبر 2018 والمتوقع تسلمها مع بداية السنة الجديدة بشكل كامل بحيث تسهم في تقليل طلبات الانتظار للقسائم الصناعية التي تجاوز عددها 3000 قسيمة.

وأشار إلى إفادة الروضان بتوقيع اتفاقية مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن التنسيق مع الهيئة في توزيع القسائم الصناعية.

ولفت إلى أنه من المقدر أن تكون إيرادات الهيئة في مشروع الميزانية للسنة المالية الجديدة نحو 86 مليون دينار في حين ستبلغ المصروفات المقدرة نحو 54 مليون دينار.

«تحسين بيئة الأعمال»: صرف دعم العمالة لأصحاب الرخص المنزلية في موعد أقصاه الشهر المقبل

عمر الطبطبائي وراكان النصف ويوسف الفضالة وفراج العربيد اثناء اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

كشف مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة النائب يوسف الفضالة أن دعم العمالة الخاص لأصحاب الرخص المنزلية سيصرف في موعد أقصاه الشهر المقبل.

وقال الفضالة في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت في اجتماعها أمس طلب تكليف اللجنة بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر، حسبما جاء في الرسالة الواردة من النائب أسامة الشاهين.

وقال الفضالة ان المشاكل الموجودة كانت في عدم وجود ارتباط بين وزارة التجارة وهيئة القوى العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة وانه تم الاتفاق مع هذه الجهات للتنسيق فيما بينها بشأن رفع تقرير لوزيرة الشؤون بالموافقة على هذا الربط خلال الأسبوع الجاري.

وأضاف ان الوزيرة ستقوم برفع هذا التقرير الى مجلس الخدمة المدنية للموافقة عليه، مبشرا جميع الحاصلين على تراخيص منزلية بأنه سيتم صرف دعم العمالة الخاص بهذه الرخص في موعد اقصاه الشهر المقبل.

وذكر الفضالة ان هناك اقتراحات برغبة عديدة تمت الموافقة عليها بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة، مشيرا الى ان هناك رسالة ستعرض على المجلس غدا لطلب تكليف اللجنة بدراسة تفعيل تخصيص نسبة 10٪ من العقود الحكومية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والاستماع إلى استعدادات الوزارات بهذا الشأن.